

## عودة

صاحب الجلالة الهاشمية ملك المملكة الهاشمية

يعلن ان صاحب الجلالة الهاشمية ملك المملكة الاردنية الهاشمية قد وصل الى عاصمة ملكه السيد عائداً من رحلته الميمونة بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ١٣٧٥ هجرية الموافق ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٥٥ ميلادية .

رئيس الوزراء  
سعيد المققي



المجلد الثاني  
للمملكة الاردنية الهاشمية

ثمان : يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٧٥ الموافق ١ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ العدد ١٢٤٥

الفهرس

صحيفة  
٩٩٢  
٩٩٣ - ٩٩٥  
٩٩٥

مجلس الاعيان  
قانون رقم ( ٣٤ ) « قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ »  
قرار رقم ( ٢٦ ) « صادر عن الديوان الخاص »



هكذا من المأهول

## مجلس الأعيان

فخري حسين للحدائق والحدائق العامة

بعد الاطلاع على المادة (٣٦) من الدستور  
تصدر اراءنا بتعيين الدوات الآتية اسماءهم اعضاء في مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥:

السيد سعيد المفتي  
السيد ابراهيم هاشم  
السيد توفيق ابو الحادي  
السيد سمير الرفاعي  
السيد بشاره غصيب  
السيد سعيد علاء الدين  
السيد علي حسنا  
السيد علي الهنداوي  
السيد سليمان طوقان  
السيد عباس مرزا  
السيد عبد الرحمن الرشيدات  
السيد حسين فخري الخالدي  
السيد فلاح المدادحة  
السيد اسطاس حنايا  
السيد عوني عبد الهادي  
السيد محمد علي العجلوني  
السيد صالح بيسو  
الشيخ نديم الملاح  
السيد صديقي القاسم  
السيد رشاد الخطيب

٣٠ تشرين الاول ١٩٥٥

وزير الداخلية  
جراح المهاليرئيس الوزراء  
سعيد المفتي

الحسين بن طراد

## ادوية النجاة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب  
تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الآتي وتامر باصداره

قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٥

( قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٥ )

١ - يسمى هذا القانون ( قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ) ويعمل به اعتباراً من بداية السنة المالية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .

٢ - تضاف المبالغ التالية الى جدول النفقات رقم ( ١ ) في موازنة السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ :

## القسم الاول

## أ - النفقات العادية

الفصل	المبلغ	الاجال
١	١٨٠٠	البلاط الملكي الهاشمي
٢	٣٦٠٠	مجلس الامة
٣	٤٥٠٠٠	التقاعد
٩	٢٠٠٠	وزارة المالية
١٠	١٠٠٠	وزارة التجارة - الجمارك
١٢	٥٠٠	دائرة السياحة
١٣	٤٥٠٠	وزارة الصحة
٢٠	٨٩٠٨	وزارة الزراعة
٢٢	٢٠٠٠	وزارة الاشغال العامة
٢٢/١	٣٠٠٠	وزارة الاشغال العامة ( المتكررة )
٢٣	٢٥٠	الطيران المدني
٢٧	١٢٠٠	دائرة الحراج
٣٠	٦٥٠٧٥	النفقات العامة
٣٦	٢١٠٠٠	وزارة الدفاع - الشرطة والدرك
	١٥٩٨٣٣	مجموع النفقات العادية

## ب - النفقات فوق العادة

٣٧	٢٤٩٠٠٠	وزارة المالية
٤٢	١٧٠٠	وزارة الزراعة
٤٤	٥٣٦٥٠	وزارة الاشغال العامة
٤٥	٦٠٠٠	الطيران المدني
٤٦	٥٢٤٧٠	وزارة البرق والهيدرو
	٣٦٢٨٢٠	مجموع النفقات فوق العادة
	٥٢٢٦٥٣	مجموع القسم الاول

هكذا من المصلح

الفصل	المبلغ	الاجال
٢/٣٦	١١٠٠٠٠	
٣٦/ب	٢٥٥٦٠٠	
٣٦/ج	١٠١١٠٠	
٣٦/د	٣٥٠	
مجموع القسم الثاني	٤٦٧٠٥٠	٤٦٧٠٥٠

## القسم الثالث

٥٤	مشاريع الاعمار	٨٠٠٠
١/٥٤	مشاريع الاعمار المدورة	٣٩٦٤٣٠
مجموع القسم الثالث	٤٠٤٤٣٠	٤٠٤٤٣٠
المجموع العام	١٣٩٤١٣٣	

٣ - تؤمن المبالغ المذكورة في المادة الثانية من هذا القانون بالضرورة التالية :

القسم الاول	المبلغ	الاجال
أ -		
١٨ - وزارة المعارف	٨٤٢٨	
٣٦ - وزارة الدفاع - الشرطة والدرك	٢١٠٠٠	
ب -		
من الاحتياطي	٤٩٣٢٢٥	٥٢٢٦٥٣

## القسم الثاني

أ -	من تنزيل النفقات في الفصول التالية :	
١/٣٦	الوحدات العسكرية	١١٠٠٠٠
٣٦/ب	الحرس الوطني	٥٦٠٠
٣٦/ج	قوة طيران الجيش العربي الاردني	١١٠٠
٣٦/د	حرس البحر الميت	٣٥٠
ب -	من زيادة الواردات في الفصل ١١	٢٥٠٠٠٠
ج -	من الاحتياطي	١٠٠٠٠٠
		٤٦٧٠٥٠

## القسم الثالث

أ -	من زيادة الواردات في الفصل ١٢	٣٩٦٤٣٠
ب -	من تنزيل النفقات في الفصل ٥٤	٨٠٠٠
مجموع القسم الثالث	٤٠٤٤٣٠	٤٠٤٤٣٠
المجموع العام	١٣٩٤١٣٣	

٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٥/١٠/١٧

علي مسار      فوزي المنفي      ابراهيم هاشم  
وزير المالية      رئيس الوزراء  
بشاره غصيب      سعيد المقتي

## قرار رقم (٢٦)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولق رئيس الوزراء في كتابه المؤرخ ١٩٥٥/٨/٢١ رقم ٥٠٠٠/١٠/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير حكم المادة الرابعة من قانون تعويض العمال رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ وبيان اذا كان موظف الحكومة غير المصنف كمحافظ خطوط المواتف والبرق يعتبر من العمال الذين يستحقون التعويض المتصور عليه في هذه المادة ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير المالية المؤرخ ١٩٥٥/٨/١٦ وكتاب معالي وزير ارقم والبريد والتلغراف المؤرخ ١٩٥٥/٨/٢٦ وتديق التصور القانوني تبين :

١ - ان المادة الرابعة من قانون تعويض العمال نصت على انه ( اذا اصيب عامل في اي استخدام بدني جسماني من جراء حادث نجم عن الاستخدام وفي سياق القيام به يتحمل مستخدم ذلك العامل التزام دفع تعويض له... الخ ) .

٢ - ان المادة الثانية منه عرفت لفظة ( عامل ) بانه اي شخص عقد مع مستخدم عقد استخدام او تملكه او دخل في خدمة بعقد كهذا سواء اكان العمل يدوياً ام كتابياً ام غير ذلك . وسواء اكان ذلك العقد صريحاً ام ضمنياً شفهاً ام كتابياً . . . الخ .

٣ - ان الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه نصت على انه ( يسري هذا القانون على العمال الذين تستخدمهم الحكومة ) . ومن قراءة هذه النصوص على ضوء بعضها البعض نجد ان موظف الحكومة سواء اكان مصنفاً ام غير مصنف لا يدخل في مفهوم لفظة ( العامل ) الواردة في القانون المذكور . وهذا واضح من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨ المشار اليها التي قصرت سريان احكام هذا القانون - فيما يختص بمستخدمي الحكومة - على العمال فقط وهم الذين ية اضمون اجورهم من الفصل المفتوح .

لهذا نقرر ان موظفي الحكومة غير المصنفين لا يستحقون التعويض المتصور عليه في المادة ٤ من قانون تعويض العمال وتفسير النص على هذا الوجه .

صدر ١٩٥٥/٩/١٨

عضو      عضو      عضو      عضو  
مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية      وكيل وزارة الداخلية      عضو محكمة التمييز      رئيس الديوان الخاص  
اسحق الشاشيبي      سعد جمعة      الياس خوري      موسى الساكت      علي مسار

هكذا من المصنف